منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 23/6644/2017

30 يونيو/حزيران 2017

ولي العهد الجديد في المملكة العربية السعودية: الأفعال أبلغ من الأقوال–

ينبغي إطلاق سراح سجناء الرأي

قالت منظمة العفو الدولية إن محمد بن سلمان آل سعود يجب أن يستخدم سلطته الجديدة كولي للعهد كي يَقرن أقواله بالأفعال، ويُظهر التزامه بحقوق الإنسان. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يتعين عليه وعلى السلطات السعودية إطلاق سراح المعتقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من سجناء الرأي المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ففي 21 يونيو/حزيران، أصدر ملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبدالعزيز أمراً ملكياً قضى بعزل ابن أخيه محمد بن نايف آل سعود من ولاية العهد، وتعيين نجله محمد بن سلمان في منصبه، ما يجعله الشخص التالي لتولي العرش.

وفي مقابلة كانت مجلة "ذي إيكونومست" أجرتها معه في يناير/كانون الثاني، تحدث محمد بن سلمان عن قيم المملكة، قائلاً: "إن من المهم بالنسبة لنا المشاركة في صنع القرار؛ ومن المهم إتاحة حرية التعبير؛ ومن المهم احترام حقوق الإنسان." بيد أن السلطات السعودية لم تُظهر خلال الأشهر الستة التالية أي شكل من أشكال تخفيف حدة القمع ضد المعارضين.

فمنذ عام 2012، ما برحت الحكومة تنفذ حملة قمعية ممنهجة شهدت إسكات جميع نشطاء حقوق الإنسان المستقلين تقريباً وغيرهم من منتقدي الحكومة ، أو ملاحقتهم قضائياً، أو إصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة بحقهم، أو إرغامهم على الفرار من البلاد. وقد تمت محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان بتهم مصاغة بعبارات مبهمة وفضفاضة للغاية بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 بسبب أنشطتهم السلمية، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى 15 سنة إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة سيئة الصيت أُنشئت للنظر في الجرائم الأمنية والمتعلقة بالإرهاب.

ويبدو أن ثمة زيادة مقلقة في عدد أحكام الإعدام الصادرة بحق المعارضين السياسيين في السعودية، بمن فيهم أولئك الذين يدافعون عن حقوق الأقلية الشيعية في المملكة، ما يشير إلى أن السلطات تستخدم عقوبة الإعدام لقمع المعارضة وتصفية الحسابات السياسية. ومن بين الذين حُكموا بالإعدام مواطنون سعوديون أُدينوا بارتكاب جرائم ذات صلة بالاحتجاجات عندما كانوا دون سن الثامنة عشرة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

كما قضى الأمر الملكي الأخير بعزل محمد بن نايف من منصبه كوزير للداخلية، وهو المنصب الذي خلف فيه والده نايف بن عبد العزيز آل سعود في عام 2012. وكان النشطاء في السعودية يصفون وزارة الداخلية بأنها "دولة داخل دولة". إن السلطة المفرطة التي تمتعت بها الوزارة، بما في ذلك على المحكمة الجزائية المتخصصة، ومن خلال تشغيلها لمراكز اعتقال خاصة بها، أتاحت لها العمل وكأنها فوق القانون، وبلا رقيب أو حسيب، وتكميم أفواه المنتقدين في البلاد بقسوة.

وصدر أمر ملكي آخر في وقت سابق من هذا الشهر قضى بتجريد وزارة الداخلية من صلاحياتها المتعلقة بالتحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، وإعادة تسمية "هيئة التحقيق والادعاء العام" باسم "النيابة العامة"، ووُضعت تحت السلطة المباشرة للملك باعتبارها الهيئة الرئيسية الخاصة بالادعاء العام.

وبالنظر إلى سجل وزارة الداخلية المتعلق باعتقال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين المستقلين في البلاد والإشراف على محاكمتهم، فإن هذه الخطوة لقيت ترحيباً حذراً من جانب بعض النشطاء الذين ما انفكوا يطالبون بمثل هذا الفصل بين السلطات منذ سنوات طويلة. بيد أنه من المبكر جداً الجزم بما إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى تحسين حالة احترام حقوق الإنسان في الممارسة العملية أم لا.

وفي ضوء التغيير الحكومي والجهود التي تبذل حالياً من أجل تنوع الاقتصاد وبناء "مملكة قوية ومزدهرة ومستقرة" من خلال "رؤية عام 2030"، فإن منظمة العفو الدولية تدعو ولي العهد محمد بن سلمان، والسلطات السعودية، إلى وضع حد لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان، وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً وبلا قيد أو شرط، وضمان إلغاء أحكامهم جميعاً، بمن فيهم محمد القحطاني، عبدالله الحامد، فوزان الحربي، عبدالكريم الخضر، عبدالرحمن الحامد، الشيخ سليمان الرشودي، صالح العشوان، عيسى النخيفي، عصام كوشك، رائف بدوي، وليد أبو الخير، علاء برنجي، عيسى النخيفي، محمد العتيبي، نذير الماجد، أشرف فياض، فاضل المناسف، الشيخ توفيق العامر وعلي شعبان.

وإلى حين إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاماً، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات المعنية إلى إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام في السعودية؛ ووقف توقيع عقوبة الإعدام على الجرائم التي لا تندرج تحت فئة "الجرائم الأشد خطورة"، والتي تُفهم بأنها تعني جرائم القتل العمد؛ وضمان عدم استخدامها ضد الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا دون سن الثامنة عشرة.

وعلاوةً على ذلك، فقد تزعَّم محمد بن سلمان، بصفته وزيراً للدفاع في المملكة العربية السعودية، تحالفاً عسكرياً لدول تشن ضربات جوية ضد جماعة الحوثيين المسلحة والقوات المتحالفة معها في اليمن، منذ مارس/آذار 2015.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية حالات الازدراء الفاضح للقانون الدولي الإنساني من جانب قوات التحالف، وشهدت شن هجمات عشوائية وغير متناسبة وهجمات مباشرة ضد الأعيان المدنية في سائر أنحاء اليمن، ما أسفر عن قتل وجرح العديد من المدنيين وتدمير أو إلحاق الضرر بالأعيان المدنية، من قبيل المستشفيات والمدارس والأسواق والمساجد. وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الجسيمة الموثَّقة جيداً التي اقتُرفت في اليمن، ومنها جرائم حرب واضحة، فإنه لم تتم محاسبة أحد على ارتكابها حتى يومنا هذا. وعلى مدى سنتين متتاليتين، عمدت المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى إلى منع الجهود التي بُذلت في مجلس حقوق الإنسان بهدف إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع.

إن منظمة العفو الدولية تكرر دعوة التحالف بقيادة السعودية إلى اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لإنقاذ أرواح المدنيين وتجنب ضرب الأعيان المدنية في اليمن. وعلاوةً على ذلك، فإن المنظمة تحث ولي العهد ووزير الدفاع في المملكة العربية السعودية على دعم إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تضطلع بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني، على أيدي جميع أطراف النزاع على نحو عاجل وواف، وذلك بهدف ضمان تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وعائلاتهم.